

ISLAMIC FIQH AND MALYSIAN LAW ON ONLINE CONTRACT: AN EMPIRICAL STUDY

إبرام العقود عبر الإنترنت في الشريعة الإسلامية والقانون الماليزي: دراسة تطبيقية

Muhammad Raziin Abdul Razakⁱ, Yasser Mohamed Abdel Rahman Tarshanyⁱⁱ & Khaled Hamdi Abd Elkarimⁱⁱⁱ

ⁱ (Corresponding author). Ph.D Student, Department of Fiqh and Usul Fiqh, Faculty of Islamic Sciences, Al-Madinah International University (MEDIU). ziin_84s@yahoo.com

ⁱⁱ Professor, Department of Fiqh and Usul Fiqh, Faculty of Islamic Sciences, Al-Madinah International University (MEDIU). yasser.tarshany@mediu.edu.my

ⁱⁱⁱ Professor, Department of Fiqh and Usul Fiqh, Faculty of Islamic Sciences, Al-Madinah International University (MEDIU). khaled.hamdy@mediu.my

Abstract	<p><i>The emergence of contracts via the internet proposes the issues of provisions, what they are, branches and types of use due to contracts being related to jurisprudence and its origins. The objective of this study is to compare internet contract in Malaysia using Islamic law and the opinions of the legal scholars with Malaysian law. The methods for this research relied on the inductive, analytical and comparative approach in investigating the difference of concept in Islamic law and international law jurists with the Malaysian civil law on the use of the Internet contract. Conclusions of comparisons achieved in the study includes that the Malaysian law classified the contracts concluded via the Internet in terms of the methods of concluding the contract, whereas, legal scholars and Sharia jurists have classified Internet contracts in terms of the commodity. Besides that, the Malaysian law specified a legal age for puberty, while the Sharia jurists is content with the word puberty without indicating a specific age for it. The Malaysian law gave the contract council a period of time during which the offer and acceptance are made, while the Sharia and legal scholars concludes that the contract council expires once the two contracting parties separate.</i></p> <p>Keywords: <i>Internet, Contracts, Jurisprudence, Law, Malaysian.</i></p>
-----------------	--

ملخص البحث	<p>تناول البحث العقود التي تبرم عبر الإنترنت في دولة ماليزيا بدراسة مقاصدية مقارنة بين الشريعة الإسلامية وآراء فقهاء القانون التشريعيين والقانون الماليزي، وذلك لأن العقود من القضايا المتعلقة في الفقه وأصوله، واستجدت مع ظهور العقود التي تبرم عبر الإنترنت فأثارت بذلك تساؤلات حول أحكامها وما هيئتها وفروعها وأنواعها وطرائق إبرامها، إضافة إلى المسائل القانونية المتغيرة بحسب الزمان والمكان، ويسعى البحث من خلال الدراسة إلى بيان القانون المعمول به في ماليزيا في العقود المبرمة عبر الإنترنت،</p>
-------------------	--

إضافة إلى دراسة القانون الماليزي في العقود المبرمة عبر الإنترنت على ضوء الأحكام الشرعية. وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في تصيبي مفهوم عقد الإنترنت في الشريعة الإسلامية وعند فقهاء القانون الدوليين والقانون المدني الماليزي، وأيضاً، على المنهج التحليلي في دراسة القانون الماليزي وأقوال فقهاء الشريعة وآراء فقهاء القانون الدوليين، إضافة إلى المنهج المقارن في معرفة مدى توافق القانون الماليزي مع الشريعة الإسلامية في تطبيق الأحكام على العقود المبرمة عبر الإنترنت. وقد توصل البحث إلى نتائج وتوصيات منها: صنّف القانون الماليزي العقود التي تبرم عبر الإنترنت من منطلق طرائق إبرام العقد، بينما صنّف فقهاء القانون وفقهاء الشريعة عقود الإنترنت من منظور السلعة. وأيضاً؛ حدد القانون الماليزي سناً قانونياً للبلوغ بينما فقهاء الشريعة اكتفوا بلفظة البلوغ دون بيان سن محدد له، وأعطى القانون الماليزي لمجلس العقد فترة زمنية يتم من خلالها الإيجاب والقبول بينما نجد أن فقهاء القانون قالوا بأن مجلس العقد ينقضي بمجرد افتراق العاقدين.

الكلمات المفتاحية: الإنترنت، العقود، الأحكام، القانون، الماليزي.

مقدمة

الشريعة الإسلامية بمرونتها وصلاحياتها لكل زمان ومكان لا تتعارض مع النهضة التكنولوجية، والأصل في الأشياء الإباحة، ولما كانت العقود من أصول الفقه الإسلامي استنبط الفقهاء من القانون التشريعي أحكاماً وشروطاً لصحة العقود الإلكترونية، فليس كل ما هو متاح يجوز الأخذ والتعامل به شرعاً. ومما يزيد في العقود التي تبرم عبر الإنترنت إشكالاً؛ خضوعها للقوانين الوضعية سواء المدنية أو الدولية والمتفق عليها إتماً على الصعيد المحلي أو العالمي، فوضعت الدول قوانين خاصة بها بالعقود الإلكترونية يتم من خلالها تجريم كل من يتجاوزها ومحاسبته، ويبقى السؤال: هل هذه القوانين الوضعية تتطابق مع الأحكام الشرعية؟

من أجل ذلك برزت محاولات قانونية وشرعية فقهية وقضائية وتشريعية للوقوف على القضايا العالقة بهذه التعاملات والتي تتخذ من الوسائل الإلكترونية وساطة في إبرام عقودها وذلك من أجل تنظيمها وتأطيرها. إن ماليزيا من الدول الإسلامية الرائدة في مجال العقود الإلكترونية، فماليزيا علاوة على صياغتها للقانون المدني الماليزي في العقود الإلكترونية، هي دولة إسلامية في المقام الأول تعمل ضمن ضوابط الأحكام الشرعية، وتحاول جاهدة الجمع بين القانونين الشرعي والوضعي. ومن هنا تبلورت فكرة البحث بتقديم دراسة

تحليلية تطبيقية لأحكام إبرام العقود عبر الإنترنت في الشريعة الإسلامية ومقارنتها بالقانون المدني الماليزي للخلوص بنتائج تسهم في الفقه المعاصر وتنفع المسلمين إن شاء الله تعالى، والله ولي التوفيق.

مشكلة الدراسة

إن عقود الإنترنت من المستحدثات الضرورية في فقه المعاملات خاصة مع انتشار التعاملات المالية الإلكترونية، ولما كانت عقود الإنترنت لا تعترف بالمسلمات التقليدية كالحُدود الجغرافية، أو وجود سلطة مالكة لها، أو مستندات ورقية، إضافة إلى أن المسائل القانونية التي باتت مستقرة فبدت بأن هناك ثمة مشكلة حقيقية في إبرام العقود الإلكترونية على الضوابط الشرعية وقانون البلد الساري عليه.

وتعد ماليزيا من أوائل الدول الإسلامية التي أخضعت التعاقدات عبر الإنترنت لقوانين مدنية، ولا زالت تجربتها خاضعة للفحص الشرعي والتدقيق المستمر لتحقيق التوافق بين القوانين الوضعية والأحكام الشرعية، مما يستدعي بالضرورة تقديم دراسات حديثة في الميدان، ومن هنا ظهرت مشكلة البحث.

أهمية البحث

تتناول الدراسة مسائل تتعلق بأحكام العقود المبرمة عبر الإنترنت في القوانين المدنية الماليزية ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ ودراسة التجربة الماليزية في العقود المبرمة عبر الإنترنت على ضوء الشريعة الإسلامية تسهم في الخلوص إلى نتائج تساعد على تحقيق سلامة العقود من النواحي الشرعية وتقدير جدوى موازمتها للدول الإسلامية الأخرى.

تعريف المصطلحات

الإنترنت: شبكة هائلة من أجهزة الكمبيوتر المرتبطة فيما بينها بوساطة خطوط الاتصال عبر العالم وكلمة (Internet) هي اختصار لعبارة (International Network) والتي تعني الشبكة العالمية. والإنترنت في القانون المدني الماليزي هو: برنامج حاسوبي أو أي وسيلة إلكترونية أخرى تستعمل من أجل تنفيذ، أو إجراء، أو الاستجابة لإجراء، بقصد إنشاء، أو إرسال، أو تسليم رسالة معلومات دون تدخل شخصي.^١

^١ أبو الهيجاء، محمد إبراهيم. ٢٠٠٥. عقود التجارة الإلكترونية. ط١. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص ١.

صيغة العقد: ما يصدر عن العاقدين من قول أو فعل أو ما يقوم مقامهما من كتابة أو رسالة أو إشارة أو دلالة، دالاً على الرضا.^٢ والعقد في القانون المدني الماليزي هو: اتفاق بين طرفين أو أكثر بخصوص موضوع محدد حيث يلتزم كل منهم بنص العقد ويتم التنفيذ في إطار القانون.^٣

القانون المدني الماليزي: هي القوانين المدنية التي وضعتها دولة ماليزيا لتنظيم العلاقات المالية التقليدية والشبكية.

منهج الدراسة

تقوم الدراسة على المنهج الاستقرائي في استقراء الأحكام الشرعية المتعلقة بعقود الإنترنت، واستقراء القوانين المدنية الماليزية الخاصة بإبرام العقود عبر الإنترنت، كما تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي في تفصي توافق القوانين المدنية الماليزية للأحكام الإسلامية، إضافة إلى المنهج المقارن بين القانون المدني الماليزي والضوابط الشرعية في تقنين عقود الإنترنت للخلوص إلى نتائج البحث.

الدراسات السابقة

من الدراسات السابقة في موضوع البحث كتاب لعبد الرحمن بن عبد الله السند بعنوان: الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية الحاسب الآلي وشبكة المعلومات الإنترنت، تناول الكتاب مجموعة من القضايا كالعقود غير التجارية عبر شبكة الإنترنت، وعقد الوكالة، والكفالة، والقرض: معناه، ومشروعيته، وحكمه، والإجراءات المتعلقة بالقرض؛ ولم تقم الدراسة السابقة بإجراء دراسة تطبيقية على النموذج الماليزي في العقود المبرمة عبر الإنترنت، بينما بحثنا يقدم دراسة عن العقود المبرمة عبر الإنترنت على القانون المدني الماليزي.

ومن الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث رسالة ماجستير بعنوان "دراسة حول شروط اختيار العملاء للبنك الإسلامي في تايلاند وأدائها المالي"، للباحثة نسرينا لاتييه ٢٠٠٩، تطرقت الباحثة في الرسالة لمعايير اختيار العملاء في البلدان الإسلامية وغير الإسلامية وخاصة العملاء من مملكة تايلاند، حيث تناولت الدراسة آراء التايلانديين من المسلمين وغير المسلمين عن أهداف ومزايا البنك الإسلامي في عدة بلدان إسلامية وغير إسلامية وخصوصاً في تايلاند، كما تطرقت إلى معايير العملاء ورغبتهم عند اختيارهم البنوك التي يريدون التعامل معها. كما قدمت الدراسة تقييماً للأداء المالي للبنك الإسلامي في تايلاند خلال فترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧.

^٢ انظر: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر الدمشقي (١٢٥٢ هـ). د.س. رد المحتار على الدر المختار على شرح تنوير

الأبصار، ومعه تقارير الرافعي. ط ١. ج ٧. د.م: د.ن. ص ١٢-١٣

^٣ Selling Act 1957 (Act 382).

وهذه الدراسة أفادت البحث في تحليل العقد المبرم عبر الإنترنت، ويختلف البحث عن الدراسة السابقة في أن الدراسة السابقة لم تتناول عقود الإنترنت في ماليزيا وطرق إبرام العقد عبر الإنترنت بينما يسعى إليه بحثنا بدراستها.

ومن الدراسات السابقة أيضاً بحث باللغة الإنجليزية للطالب (Keong Lee Ling) وزملائه، بعنوان: (Awareness Of Islamic Banking Products And Services Among Non-Muslims In Malaysia)، إدراك غير المسلمين في ماليزيا بالمنتجات البنكية الإسلامية وخدماتها، تناول الباحثون المصارف الإسلامية حول العالم عامة وماليزيا خاصة عن مدى إدراك وفهم غير المسلمين في ماليزيا بالمنتجات المصرفية الإسلامية والخدمات التي تقدمها، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج التي أسهمت في توسيع دائرة الإدراك لدى الباحث عن آلية عمل المصارف الإسلامية وطرق إبرامها للعقود، وتختلف الدراسة السابقة عن بحثنا في أن الدراسة السابقة لم تتناول عقود الإنترنت بشكل وطرق إبرامها بشكل محدد، لذلك فإن بحثنا يسعى إلى دراسة طريفي العقد دراسة مقاصدية تطبيقية مقارنة في العقود التي تبرم عبر الإنترنت على التحديد.

المبحث الأول: العاقدان في العقود المبرمة عبر الإنترنت وشروطهما في القانون الماليزي

عقد الإنترنت في القانون المدني الماليزي هو ما يصدر عن العاقدين من قول أو فعل أو ما يقوم مقامهما من كتابة أو رسالة أو إشارة أو دلالة بوسيلة الكترونية، دالاً على الرضا؛ فبذلك يكون الإيجاب والقبول شرطاً لصحة العقد عند فقهاء القانون وفقهاء الشريعة، وأما صيغة العقد في القانون الماليزي فقد نصّ على أن تكرر الإيجاب قبل القبول يبطل الأول، ويعتبر فيه الإيجاب الثاني.⁴

وذلك باعتماد الإيجاب الثاني استناداً على تاريخ صدوره، وهذا القانون في جوهره يحمي الأطراف المتعاقدة من الملاحظات حال الاختلاف فيما نصّ عليه العقد أو اختلف نصه في مرحلة ما، وعلى هذا فإن القانون المدني الماليزي قد صادق فقهاء القانون ضمناً ومعنى في شرط صحة الإيجاب والقبول والذين قالوا بأنه: إذا أضاف الموجب له أثناء قبوله للإيجاب شرطاً إضافياً أو تعديلاً، ولم يكن في وسع الموجب أن يتحقق منه، فإن ذلك يعتبر رفضاً للإيجاب ويشكل إيجاباً جديداً.⁵

ومن خلال دراستنا للقانون المدني الماليزي لم نجد تعريفاً محدداً للإيجاب والقبول، إلا أنه يمكننا القول بأن الإيجاب والقبول في مفهوم القانون الماليزي لم يختلف كثيراً عن اصطلاح فقهاء الشريعة من الحنفية الذين قالوا بأنه: ما صدر من أحد العاقدين أولاً فهو الإيجاب، وما صدر ثانياً فهو القبول، ونصّ القانون الماليزي

⁴ Act 500, 25 (4) Cooling Period and Termination.

⁵ العبودي. التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الفوري. ص ١٣٢، المومني، بشار طلال. ٢٠٠٤ م. مشكلات التعاقد عبر الإنترنت دراسة مقارنة. ط ١. إربد: عالم الكتب الحديث. ص ٦٧، سلهب. مجلس العقد الإلكتروني. ص ٩٩.

في المادة (٩١) بأن "الإيجاب والقبول كل لفظين مستعملين عرفاً لإنشاء العقد، وأي لفظ صدر أولاً فهو إيجاب، والثاني قبول".^٦

وقد أوجب القانون الماليزي في المادة (٥٠٠) شروطاً لصحة الإيجاب والقبول وثبوته وهي كالاتي:

١. وجوب أن يكون العقد مكتوباً وذلك لإثباته.
٢. ونصت المادة رقم (٩٦) من القانون الماليزي على أن (مدة العقد عشرة أيام من تاريخ العقد ويجوز للموجب خلال هذه الفترة التراجع ما لم يقتزن بالقبول، وإذا تمت العشرة أيام من تاريخ العقد فالعقد يكون ملزماً لأن الإيجاب وقع بانتهاء المدة).^٧ حيث إن اقتزان الإيجاب بمدة محددة صراحة أو ضمناً يكون ملزماً لصاحبه، وفي حال عدم اقتزان الإيجاب بميعاد محدد جاز للموجب الرجوع عنه ما لم يقتزن بالقبول، ويكون الرجوع عن الإيجاب بالطريقة نفسها التي صدر بها الإيجاب ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك، وذلك من خلال رسالة أو وسيلة أخرى كالهاتف أو الفاكس أو الرسالة العادية مما يمكن معه إثبات أن الرجوع عن الإيجاب قد تم قبل اقتزانه بالقبول.^٨
٣. يجب على الموجب البقاء على إيجابه طوال مدة العقد إذا لم يتأثر بالإكراه أو التحريف أو الاغتيايل أو الخطأ في معلومات الاتفاق.^٩
٤. نص القانون الماليزي في المادة رقم (٢٠) على ضرورة إلزام الموجب ببيان اسمه وعنوانه البريدي، وتوضيح الخصائص المتعلقة بالسلعة أو الخدمة، وتحديد الثمن، وبيان أية تكاليف إضافية، كأجور النقل، لمنح المستهلكين الحق في إرجاع المبيع وذلك خلال سبعة أيام عمل دون إبداء أية أسباب، وتوضيح مدة عرض المبيع، وتوفير نظام خاص لتلقي أية شكاوى أو ملاحظات من المستهلكين ما بعد البيع.^{١٠}
٥. أن يكون العقد موقعاً من الطرفين البائع والمشتري.^{١١}
٦. على البائع إرسال عينة من البضاعة إلى المشتري قبل التعاقد.^{١٢}

ومن خلال ما تم ذكره نجد أن القانون الماليزي في الإيجاب والقبول قد وافق آراء فقهاء القانون وذلك من خلال نقاط وهي:

١. يجب أن يكون العقد مكتوباً.

^٦ نقابة المحامين: المذكرات الإيضاحية للقانون المدني الماليزي: ج ١. ص ٩٧.

^٧ Contract Termination Act 26 (1).

^٨ سلهب: مجلس العقد الإنترنت، دون تاريخ النشر، دون مكان النشر، دون طبعة. ص ٨٢.

^٩ Contract Act Section 14.

^{١٠} Act 500 Direct Sales 20 (1).

^{١١} Act 23 Direct Sales (1) A,B,C.

^{١٢} Act 500 - Content of Ads In Mail Order Sales 22 (1).

٢. يجب أن يكون في العقد خانة مخصصة لتوقيع المشتري على عملية الشراء.
٣. يجب أن يوقع على العقد كلا الطرفين البائع والمشتري.
٤. إذا تم العقد يجب أن يسلم البائع للمشتري حالاً نسخة من العقد.
٥. يجب في العقد أن يحتوي على البيانات التالية:
 - أ. وصفاً للسلعة أو الخدمات التي سيزودها إذا كان العقد ينص على تنفيذ عمل محدد بنوعه، مع ذكر تفاصيل العمل.
 - ب. أن يوضح في العقد الشرط الجزائي، بما في ذلك الاعتبار الكلي الذي يجب دفعه أو توفيره من قبل المشتري، أما إذا كان الاعتبار الكلي غير قابل للتأكيد في وقت العقد فسيتم حسابها لاحقاً.
 - ج. ذكر إحدائيات الوقت والمكان وطريقة الدفع.
 - د. ذكر وقت ومكان تسليم البضائع أو تنفيذ الخدمات.
 - هـ. تدوين الملاحظات بوضوح والتي تخبر المشتري عن حقه في إنهاء العقد.

كما نصّ القانون المدني الماليزي على أمور تسقط صلاحية عقد الإنترنت وتبطلها وهي تتعلق بوضوح دلالة الإيجاب والقبول على إرادة إنشاء العقد، وهي كالآتي:

١. نص القانون الماليزي في موافقة الإيجاب والقبول على أنه "إذا اقترنت العقود بأغراض محددة مثل؛ الإكراه أو تأثير لا مسوغ له أو تحريف عندها لا تعتبر عقود حرة ويعتبر الاتفاق بين أطراف العقد غير ملزم".^{١٣} وهو ما زاد القانون الماليزي على فقهاء الشريعة في سقوط الإيجاب والقبول عند تغير صورته التي تم التعاقد عليها إلى صورة أخرى كانقلاب الخل خمراً،^{١٤} حيث لم يشيروا فقهاء الشريعة إلى الإكراه أو تأثير لا مسوغ له مثل ما جاء في القانون الماليزي.
٢. إذا اقترنت القبول بما يزيد في الإيجاب أو يقيد أو يعدل فيه اعتبر رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً.^{١٥}
٣. لا يجوز تسليم أية بضاعة أو إنفاذ أية خدمة بموجب عقد البيع المباشر حتى انتهاء فترة الهدوء.
٤. إذا أبلغ المشتري في البيع المباشر البائع بالملاحظة المكتوبة فأراد البائع تسليم البضاعة أو تنفيذ خدمة في أي وقت قبل انتهاء فترة الهدوء، يعدّ المشتري بذلك متنازلاً عن حقه في إنهاء العقد بموجب المادة (٢٦).

¹³ Contract Act 500 Section 14.

^{١٤} الدريني. النظريات الفقهية. ص ٣٣٦.

¹⁵ Contract Act Section 10.

٥. بموجب الفقرة الفرعية رقم (٢)، يجب على البائع تقديم الملاحظات قبل انقضاء اثنين وسبعين ساعة من وقت إبرام العقد، أما عند فقهاء القانون فإنهم يبطلون الإيجاب والقبول مباشرة بمجرد عدم التطابق، ويكون إيجاباً جديداً يحتاج إلى قبول من المرسل الأول،^{١٦} إن تحديد فترة زمنية للتفاوض حول المستجدات في عقود الإنترنت يحفظ للأطراف الجهد والوقت عوضاً عن إبرام عقد جديد بقبول وإيجاب آخر، ويمكن القول إن القانون الماليزي حدد مدة زمنية لمجلس العقد تقدر بـ (٧٢) ساعة متواصلة.

٦. لا يجوز لأي بائع أو شخص ينوب عنه أن يتسلم أي نقد أو تعويض من المشتري قبل انتهاء فترة الهدوء.

والعاقد: هو الذي يباشر العقد ويصدر عنه الإيجاب والقبول، وقد يتولى العاقد العقد أصالة كأن يبيع أو يشتري لنفسه، أو وكالة كأن يعقد نيابة عن الغير، أو وصاية كأن يتصرف عن غيره في شؤون صغاره بعد وفاته بإذن منه أو من القاضي.^{١٧}

وقد نص القانون الماليزي على أنه (لا ينعقد العقد إذا كان العاقدان أو أحدهما مجنوناً جنوناً مطبقاً، أو صبيّاً غير مميزاً)،^{١٨} وفي ذلك دلالة واضحة على اشتراط الأهليتين في القانون المدني الماليزي؛ أهلية الوجوب وأهلية الأداء وهو ما أشار فقهاء الشريعة على اشتراطهما في صحة العاقدين، وقد تطرق القانون الماليزي في قانون العقود عام ١٩٥٠ في المادة (١١) بالمسائل المتعلقة بالقدرة والمؤهلات وهي كالآتي:

١. لا يحق في إبرام العقود إلا للناضجين وسليمي العقل ولا يعوقه أي قانون للدخول في العقود، وقد وافق القانون الماليزي في هذا فقهاء الشريعة من الحنفية،^{١٩} والمالكية،^{٢٠} والشافعية،^{٢١} والحنابلة،^{٢٢}

^{١٦} المومني، بشار طلال. ٢٠٠٤. مشكلات التعاقد عبر الإنترنت، دراسة مقارنة. ص ٦٧، سلهب. مجلس العقد الإنترنت. ص ٩٩.

^{١٧} انظر: الزرقا. المدخل الفقهي العام. د.س. ج ١. ص ٤٠٠، التركماني. ضوابط العقد. ص ٧٥.

^{١٨} Contract Act 1950, Section 11.

^{١٩} ابن عابدين، محمد أمين بن عمر الدمشقي. رد المحتار على الدر المختار على شرح تنوير الأبصار، ومعه تقارير الرافعي. ص ١٣، ابن نجيم زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري الحنفي. د.س. البحر الرائق شرح كنز الدقائق في فروع الحنفية للشيخ أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، حافظ الدين النسفي. ج ٥. ص ٢٣٥.

^{٢٠} الدسوقي. حاشية الدسوقي. ج ٤. ص ٧، الآبي. جواهر الإكليل. ج ٢. ص ٤.

^{٢١} الشرييني، شمس الدين محمد بن الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. ط ١. ج ٢. ص ٤١٢، الشيرازي. المهذب. ج ٢. ص ٣.

^{٢٢} البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي. كشاف القناع عن متن الإقناع. ج ٣. ص ١٧٢.

- الذين أجمعوا بأنه لا ينعقد العقد إذا كان العاقدان أو أحدهما مجنوناً جنوناً مطبقاً، أو صبيّاً غير مميز، حيث يكون الإنسان عديم الأهلية؛ لانعدام قصده وإلغاء عبارته.
٢. يصبح الشخص بالغ عندما يبلغ سن الرشد أي (١٨) عام، وبذلك الذين تقل أعمارهم عن (١٨) عام ليسوا مأهولين لإبرام العقود إلا في حالات معينة. وقد وافق القانون المدني الماليزي في تحديد سن (١٨) مع فقهاء التشريع القانونيين، بينما فقهاء الشريعة أشاروا بسن البلوغ فقط دون تحديده.
٣. بالنسبة للأشخاص دون سن الرشد، أو حالات الجنون فليس لديهم الحق في المشاركة بأي عقد،^{٢٣} وفي هذا خالف القانون المدني الماليزي كلاً من فقهاء الشريعة وفقهاء القانون الذين قالوا يقبل من الصغير إذا أذن له وليه بذلك حيث إن القانون الماليزي لا يعتد بإذن الولي لمن هو دون سن الرشد مظنة الظلم، ولا نرى حرجاً شرعياً في ذلك حيث إن المنفعة لا تحصل للصغير ما لم يبلغ، وفي الآن ذاته حماية للقاصر من جور الولي على حقه.
٤. وقد نص القانون الماليزي، على أن (كل شخص أهل للتعاقد ما لم تسلب أهليته أو يجد منها بحكم القانون)،^{٢٤} وبموجب هذا الشرط دلالة واضحة على أن السلطة الشرعية بماليزيا لها الأحقية الكاملة على إنفاذ العقد أو إبطاله إذا ما رأت المصلحة في ذلك حتى وإن اكتملت شروط صحة العقد.
٥. وجاء أيضاً (كل شخص يبلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية ولم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية وسن الرشد هي ثماني عشرة سنة شمسية كاملة).^{٢٥}

المبحث الثاني: مفهوم محل العقد في القانون المدني الماليزي

محل العقد هو ما يثبت فيه أثر العقد وحكمه.^{٢٦} ولكل عقد محل يظهر فيه أثر العقد وحكمه؛ لأن محل العقد هو الغاية التي من أجلها يبرم العقد، وتختلف طبيعة العقد باختلاف أنواع العقود، ولا تخلو من أحد ثلاثة أنواع:^{٢٧}

١. عيناً مالية: كما في عقد البيع، فإن محله هو المبيع والثمن وكلاهما من الأعيان المالية.
٢. عملاً: كما في عقد الإجارة، فالأجير الخاص والأجير المشترك هو محل العقد.
٣. منفعة مالية: كما في عقد إجارة الأرض الزراعية، فإن محله هو المنفعة المستفادة من الأرض وهي الزراعة.

²³ Contract Act 1950 , Section 11, Contractual Entitlement.

²⁴ Ibid.

²⁵ Ibid.

^{٢٦} الزرقاء. المدخل الفقهي العام. ج ١. ص ٤٠٠.

^{٢٧} المرجع السابق. ج ١. ص ٤٠٠، الدريني. النظريات الفقهية. ص ٣٣٧، التركماني. ضوابط العقد. ص ١٣٧.

وقد أضاف القانون المدني الماليزي أوصافاً محل العقد، حيث أجازوا أن يكون محلاً للعقد ما إذا توافر فيه الشروط التالية:

- وصف السلع أو الخدمات.
- الجملة التي تتفق بين الطرفين.
- الوقت والمكان وكيفية الدفع.^{٢٨}

ومن ضمن الصور التي أجازها القانون المدني الماليزي ما إذا طلب أحد المتعاقدين عبر رسالة إلكترونية من شركة ما برنامجاً معيناً بمواصفات جديدة، وكان رد الشركة عدم وجود مثل هذا البرنامج في الوقت نفسه، لكن يمكن إيجاده مستقبلاً، مع إبداء المشتري موافقته على ذلك،^{٢٩} ويمكن القول أن هذه الصورة تدخل ضمن نوع المنفعة المالية التي أشار إليها فقهاء القانون.

كما أشار القانون المدني الماليزي إلى صور لا تصح أن تكون محلاً للعقد وهي:

١. إن كان البائع أو المشتري المحتمل عبارة عن هيئة شركات، حيث يجهل في هذه الصورة أحد طرفي العقد، وقد نص فقهاء القانون على أن من شروط صحة محل العقد أن يكون معلوماً لدى الطرفين علماً يمنع من المنازعة لأن الجهالة المفضية إلى المنازعة مانعة من التسليم والتسلم، فلا يحصل مقصود البيع، وهو انتفاع المشتري بالبيع، وانتفاع البائع بالثمن.^{٣٠}
٢. كون العقد من أجل التأمين أو تجديد التأمين الصادر من شركات التأمين المسجلة بموجب قانون التأمين ١٩٦٣ م،^{٣١} أو كان العقد تكافلياً أو لتجديد التكافل صادر عن مؤسسات التكافل المسجل بموجب قانون التكافل (قانون ٣١٢)، ١٩٨٤ م. وذلك لاستحالة تسليمه وقت التعاقد، وقد اتفق

²⁸ Act 500 of Direct Sales Contract 24 (1).

^{٢٩} حارشة. عقد البيع الإنترنت في ظل التجارة الإلكترونية. ص ٦٢، سلهب. مجلس العقد الإنترنت. ص ٣٦

^{٣٠} ابن نجيم زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري الحنفي. البحر الرائق شرح كنز الدقائق في فروع الحنفية للشيخ أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، حافظ الدين النسفي. ج ٥. ص ٢٤٦، الكاساني. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. ط ٢. ج ٥. ص ٢٤٦، الدسوقي. حاشية الدسوقي. ج ٤. ص ٢٤، الآبي. جواهر الإكليل. ج ٢. ص ٩، ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج ٣. ص ١٢٤٠، الشريبي، شمس الدين محمد بن الخطيب. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. ط ١. ج ٢. ص ٢٢، الشيرازي. المهذب. ج ٢. ص ١٤، البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي. كشف القناع عن متن الإقناع. ج ٣. ص ١٨٧، شرح منتهى الإرادات. ج ٢. ص ٢٢.

^{٣١} انظر: القانون رقم ٨٩.

فقهاء الشريعة^{٣٢} على أنه يشترط في محل العقد أن يكون مقدوراً على تسليمه وقت التعاقد، فإن كان غير مقدور على تسليمه لم يصح العقد.

أ. نص القانون الماليزي من قوانين الاستهلاك عام ١٩٧٦م المادة (٣٥) على عدم الترخيص في أن يكون محل العقد لشركات شراء وبيع الخمر المسكرة والتي تحتوي على أكثر من ٢٪ من الكحول،^{٣٣} مما يعني أن أي مادة تحتوي على أقل من ٢٪ كحول فهو جائز، وهذا الشرط موافق لرأي فقهاء الشريعة الذين أوجبوا في محل العقد أن يكون جائزاً للانتفاع به شرعاً مطلقاً في حال السعة والاختيار لا في العسر والاضطرار، ومعنى ذلك أن يكون مالاً طاهراً قابلاً للانتفاع به فعلى هذا لا يجوز بيع النجاسات.^{٣٤}

المبحث الثالث: الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وخدماتها في ماليزيا

للبنك المركزي الماليزي عقود فورية تبرم عن طريق الإنترنت، تتيح الخدمة للعميل الحرية في الوصول إلى حساباته الخاصة بالبنك في أي وقت وبمنتهى اليسر والسهولة، إن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت من البنك وسيلة متطورة أصبحت الآن متوفرة بفضل أحدث التكنولوجيا في مجال البرمجيات، ونتيجة لذلك، فإن التسهيل الجديد لا يوفر للعميل مجرد خدمات عادية مثل الاستفسار عن حساب بل يمكنه من القيام بإنجاز معاملاته المصرفية، وتتمثل الخدمات التي يقدمها البنك المركزي الماليزي عبر الإنترنت في الآتي:

١. إدارة الحسابات وبطاقات الائتمان.

٢. الاستعلام عن المعاملات المصرفية بطرق مختلفة.

٣. تحويل الأموال بين الحسابات في البنك.

^{٣٢} الباري. العناية على الهداية. ج. ٥. ص ٢٤٢، الكاساني. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. ط ٢. ج. ٥. ص ٢٤٦، الدسوقي. حاشية الدسوقي. ج. ٤. ص ١٧، الآبي، جواهر الإكليل. ج. ٢. ص ٧، الشريبي، شمس الدين محمد بن الخطيب. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. ط ١. ج. ٢. ص ١٨، الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. ج. ٣. ص ٣٩٨، ابن حجر الهيتمي، شهاب الدين. تحفة المحتاج بشرح المنهاج. ط ١. ج. ٥. ص ٤٦٢، الشرواني والعبادي. حواشي الشرواني، والعبادي. ج. ٥. ص ٤٦٢، الأنصاري. أسنى المطالب شرح الروض الطالب. ط ١. ج. ٤. ص ٢٦، البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الخنبلي. كشاف القناع عن متن الإقناع. ج. ٣. ص ١٨٦، شرح منتهى الإرادات. ج. ٣٠. ص ١٣.

^{٣٣} Licensing Board - Excise Act 1976 Section 35.

^{٣٤} الكاساني. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. ط ٢. ج. ٥. ص ٢٤٢، الخطاب، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي الرعيبي. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، وبأسفله التاج والإكليل لمختصر خليل للمواق. ط ١. ج. ٤. ص ٢٦٣، الشريبي، شمس الدين محمد بن الخطيب. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. ط ١. ج. ٢. ص ١٧، النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي. روضة الطالبين وعمدة المفتين. ط ٢. ج. ٣. ص ٢٠.

٤. فتح حساب إضافي (جاري أو ادخار).
٥. تحويل الأموال محلياً ودولياً.
٦. إعداد التحويلات الآلية المنتظمة.
٧. دفع فواتير الخدمات الحكومية والمخالفات المرورية.
٨. دفع رسوم وفواتير الخدمات العامة.
٩. خدمات الاككتاب في الشركات الجديدة.
١٠. تعريف وإعداد المستفيدين.
١١. سداد بطاقات الائتمان وأقساط التمويل.
١٢. البحث وطباعة كشوف الحسابات.
١٣. تحديث البيانات الشخصية.
١٤. خدمة تنشيط مستفيد (الاتصال التلقائي).

ومثل هذا النوع من العقود تدرج في القانون المدني الماليزي تحت عقود الإنترنت (البيع والاستلام بمحل عقد إلكتروني)، فالبنك يعرض الخدمات التي هي محل العقد ويقدمها للعميل بواسطة الإنترنت مقابل سعر محدد، والذي يستوجب فيه الإيجاب والقبول من الطرفين.

ونجد عند فقهاء القانون أن هذا النوع من العقود تدرج تحت المعاملات المالية ضمن التجارة الإلكترونية البحتة: ويكون فيها التعرف على السلع وإتمام العقد عبر الإنترنت، أي أن التعامل عبر الإنترنت يكون تعاملًا كلياً، بحيث أن جميع إجراءاتها تبرم عبر الإنترنت بداية من العرض والسلعة والعقد وطريقة وقوع الإيجاب والقبول أو فسخه، ويعرف عند فقهاء القانون بالتجارة في الخدمات: وهي المنافع غير الملموسة التي يتم التعاقد عليها عبر الإنترنت، ويمكن التمييز فيها بحسب الكيفية التي تتم بها الصفقة.

أما في الفقه الإسلامي فإن هذا النوع من العقود تدرج تحت الإجارة ومفهوم الإجارة في الفقه الإسلامي هو تملك المنفعة مؤقتاً، لأن العقد غير مادي؛ لأنه إذا تمّ تملك المنفعة على وجه التأييد فهو بيع، وإذا لم يكن في العقد تأييد أو تملك فهو إجارة.

وأكثر العقود في المعاملات المالية التي تتم عبر الإنترنت هي البيع أو الإجارة أو التأمين، ويتم تنفيذها بطرق محددة، وفي التعاقد عبر الإنترنت فإنّ اللقاء عبر (الإنترنت) تسمح بحضور افتراضي متزامن، ولا يتعين

فيه اللقاء المباشر الحقيقي، كما تسمح هذه الصفة بتسليم بعض الأشياء وأداء بعض الخدمات فوراً على الشبكة، كما يمكن الوفاء الفوري عبر الشبكة.^{٣٥}

خاتمة

١. إن تعريف العقد باعتباره مفرداً في القانون المدني الماليزي أكثر وضوحاً من تعريف فقهاء الشريعة وفقهاء القانون وذلك باعتبار أن القانون الماليزي قيّد الاحتكام في العقد بلفظة (في إطار القانون)، وهي لفظة لم تنص عليها التعريفات الأخرى.
٢. إن تعريف القانون المدني الماليزي للفظة (الإنترنت) الوارد في مصطلح (عقد الإنترنت) أدق وأشمل من تعريف فقهاء القانون؛ حيث عرف القانون المدني الماليزي (الإنترنت) بـ(الوسيط)، وهي لفظة تشمل الأداة والأداء، بينما اقتصر فقهاء القانون على وصفه كأداة.
٣. يختلف القانون المدني الماليزي في تعريف (عقد الإنترنت) عن تعريف فقهاء القانون في النقاط التالية:
 - أ. نصّ القانون الماليزي على عقد الإنترنت بأنه بيع وشراء.
 - ب. وصف القانون الماليزي عقود الإنترنت بأنه عمل لا يشترط فيه تصريح من الحكومة بمزاولة العمل.
 - ج. إن تعريف فقهاء القانون لعقد الإنترنت أشمل من تعريف القانون الماليزي حيث نصّوا على لفظة (العقود الكلية والجزئية) فدخل في إطاره جميع أنواع العقود المبرمة عبر الإنترنت.
٤. اهتم القانون المدني الماليزي بدلالة الألفاظ ذات الصلة بعقد الإنترنت، لفظة (البضائع) تعني في الأعمال الشبكية؛ كل ما يقدم عن طريق الإنترنت سواءً كانت عينية أم خدماتية أم مصرفية، وهذه الألفاظ تسهم خلفاً في تحديد التجاوزات القانونية بماليزيا وعليها تتم المحاكمة.
٥. إن مصطلح عقد الإنترنت في القانون المدني الماليزي تضمن مفهوم مصطلح التجارة الإلكترونية عند فقهاء الشريعة بأنها: عقد معاوضة بين طرفين باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات كلياً أو جزئياً، تحصيلاً للأرباح، وفي الوقت ذاته دلّ على مفهوم التجارة الإلكترونية عند فقهاء القانون والتي عرّفت بأنها "تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالبضاعة والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الإنترنت أو الأنظمة التقنية الشبيهة.
٦. اعتنى القانون المدني الماليزي بالإجراء لتصنيف عقود الإنترنت، فكل العقود المبرمة عبر الإنترنت في القانون الماليزي لا تخرج عن هذين النوعين: البيع والاستلام بمحل إلكتروني، أو البيع عن طريق البريد،

^{٣٥} أحمد أمداح، التجارة الإلكترونية، دون ناشر، دون تاريخ النشر، دون طبعة، ص ٤٠-٤٢. د. السند، الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، ص ١٣٠-١٣٤.

- بينما عقود الإنترنت عند فقهاء القانون تم تصنيفها بحسب السلعة كالبيع والتجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والتجارة الجنسية، والإجارة في المعاملات المالية.
٧. اتفقت الآراء بين القانون المدني الماليزي وفقهاء القانون وفقهاء الشريعة أن تكرر الإيجاب يبطل الإيجاب الأول.
٨. زاد القانون المدني الماليزي على رأي فقهاء القانون وفقهاء الشريعة في حال اقتزان عقد الإنترنت بالإكراه أو التأثير بلا مسوغ مسقط للإيجاب والقبول.
٩. حدد القانون الماليزي مدة زمنية لمجلس العقد تقدر بـ(٧٢) ساعة متواصلة، بينما ينتهي مجلس العقد عند فقهاء القانون وفقهاء الشريعة بمجرد انقضاء المجلس.
١٠. توافق القانون الماليزي مع رأي فقهاء القانون في أهلية العاقدين بأن سنّ البلوغ هو (١٨) بينما لم يحدد فقهاء الشريعة لذلك عمراً واكتفوا بالإشارة إلى البلوغ.
١١. خالف القانون الماليزي فقهاء الشريعة وفقهاء القانون في عدم صحة العاقد إذا كان دون سن الرشد (١٨) عاماً، بينما قال بقبوله فقهاء الشريعة وفقهاء القانون في حال أذن له وليه، ولا نرى حرجاً شرعياً في ذلك حيث إن المنفعة لا تحصل للصغير ما لم يبلغ، وفي الآن ذاته حماية للقاصر من جور الولي على حقه.
١٢. أضاف القانون المدني الماليزي ضمن مسقطات الإيجاب والقبول في العقد أنه إذا ارتأى القانون الماليزي ضرورة إبطال العقد أو إنفاذه فله ذلك.
١٣. نصّ القانون المدني الماليزي على القانون الذي يحتكم عليه العقد حال النزاع، ويرى الباحث أن ذلك شرط في صحة صيغة العقد، زيادة إلى ضرورة أن يكون التعريف بالقانون المحتكم إليه شاملاً التاريخ والمنشأ والمصدر.

توصيات البحث

١. يجب تقديم الأحكام الشرعية على القوانين المدنية في تحكيم عقود الإنترنت عند المسلمين، وفي حين لم يتعلق الحكم بالثوابت للعلماء اجتهاداتهم بما يرونه مناسباً للزمان والمكان والحال.
٢. إن دراسة عقود الإنترنت تستوجب مراعاة القوانين التي يحتكم إليها العقد، فكل دولة لها قوانينها الخاصة ومرجعيتها.
٣. عقود الإنترنت من المواضيع المتجددة في البحث، فهي تتماشى تبعاً مع التطور التكنولوجي، وهو ميدان خصب للباحثين لدراسته.

المراجع

- ابن حجر الهيتمي، شهاب الدين. ١٩٩٦. تحفة المحتاج بشرح المنهاج. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد. ٢٠٠٤. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. القاهرة: دار الحديث.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر الدمشقي. ٢٠٠٠. رد المحتار على الدر المختار على شرح تنوير الأبصار. ومعه تقريرات الرافي. بيروت: دار المعرفة، ط ١.
- ابن نجيم زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري الحنفي. ١٩٩٧. البحر الرائق شرح كنز الدقائق في فروع الحنفية للشيخ أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، حافظ الدين النسفي. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١.
- ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي السكندري الحنفي. ٢٠٠٣. فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناني. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١.
- أبو الهيجاء، محمد إبراهيم. ٢٠٠٥. عقود التجارة الإلكترونية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط ١.
- الأنصاري. ١٤٢٢ هـ. أسنى المطالب شرح الروض الطالب. ضبط نصه وخرج أحاديثه. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١.
- البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي. د.ت. كشاف القناع عن متن الإقناع. بيروت: دار الكتب العلمية.
- حامدي، بلقاسم. ٢٠١٥. إبرام العقد الإلكتروني. الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة.
- حسن، يحيى يوسف فلاح. ٢٠٠٧. التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- الخطاب، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي الرعيني. ١٩٩٥. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل. وبأسفله التاج والإكليل لمختصر خليل للمواق. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١.
- الدردير، أبو البركات أحمد بن محمد العدوي. ١٩٩٦. الشرح الكبير على مختصر خليل، مطبوع مع حاشية الدسوقي. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١.
- الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي. ١٩٨٤. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. بيروت: دار الفكر، الطبعة الأخيرة.
- السند، عبد الرحمن بن عبد الله. ٢٠٠٤. الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية. بيروت، الرياض: دار الوراق، دار النيرين، ط ١.
- العبودي، عباس. ١٩٩٧. التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الفوري وحجيتها في الإثبات المدني دراسة مقارنة. مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي. ١٩٨٦. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢.

المومني، بشار طلال. ٢٠٠٤. مشكلات التعاقد عبر الإنترنت دراسة مقارنة. إربد: عالم الكتب الحديث، ط ١.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي. ١٩٩١. روضة الطالبين وعمدة المفتين. بيروت: المكتب الإسلامي، ط ٢.

REFERENCES

- Abu Al-Hayja' Muhammad Ibrahim. 2005. *'Uqud Al-Tijarah Al-Ilktruniyyah*. 'Amman: Dar Al-Thaqafah Li Al-Nashr Wa Al-Tawzi'.
- Al-'Abudiyy, 'Abbas. 1997. *Al-Ta'auq 'An Tariq Wasa'il Al-Ittisal Al-Fawriyy Wa Hujjiyyatiha Fi Al-Ithbat Al-Madaniyy Dirasah Muqaranah*. Maktabah Dar Al-Thaqafah Li Al-Nashr Wa Al-Tawzi'.
- Al-Ansariyy. 1422H. *Asna Al-Matalib Sharh Al-Rawd Al-Talib*. Dabt Nasih Wa Kharraja Ahadithahu. Bayrut: Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
- Al-Bahutiyy, Mansur Bin Yunus Bin Salah Al-Din Ibn Hasan Bin Idris Al-Bahutiyy Al-Hanbaliyy. N.d. *Kashaf Al-Qana' 'An Matn Al-Iqna'*. Bayrut: Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
- Al-Dardir, Abu Al-Barakat Ahmad Bin Muhammad Al-'Adawiyy. 1996. *Al-Sharh Al-Kabir 'Ala Mukhtasar Khalil*. Matbu' Ma'a Hashiyah Al-Dasuqiyy. Bayrut: Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
- Hamidiyy, Bi Al-Qasim. 2015. *Ibram Al-'Uqud Al-Ilktruniyy*. Al-Jaza'ir: Jami'ah Al-Hajj Lakhdar Batnah.
- Hasan, Yahya Yusuf Falah. 2007. *Al-Tanzim Al-Qanuniyy Li Al-'Uqud Al-Ilktruniyyah*. Filastin: Jami'ah Al-Najah Al-Wataniyyah.
- Al-Hatab, Abu 'Abdullah Muhammad Bin Muhammad Bin 'Abd Al-Rahman Al-Maghribiyy Al-Ra'iniyy. 1995. *Mawahib Al-Jalil Li Sharh Mukhtasar Khalil*. Wa Bi Asfalihi Al-Taj Wa Al-Iklil Li Mukhtasar Khalil Li Al-Mawaq. Bayrut: Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, T 1.
- Ibn 'Abidin, Muhamad Amin Bin 'Umar Al-Dimashqiyy. 2000. *Radd Al-Muhtar 'Ala Al-Durr Al-Mukhtar 'Ala Sharh Tanwir Al-Absar*. Wa Ma'ahu Taqrirat Al-Rafi'iy. Bayrut: Dar Al-Ma'rifah.
- Ibn Hajar Al-Haytamiyy, Shihab Al-Din. 1996. *Tuhfat Al-Muhtaj Bi Sharh Al-Minhaj, Matbu' Ma' a Hawashiyy Al-Shirwaniyy Wa - Al-'Ubbadiyy*. Bayrut: Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah,.
- Ibn Al-Hamam, Kamal Al-Din Muhammad bin 'Abd Al-Wahid bin 'Abd Al-Hamid bin Mas'ud Al-Siwasiyy Al-Sakandariyy Al-Hanafiyy. 2003. *Fath Al-Qadir 'Ala Al-Hidayah Sharh Bidayah Al-Mubtadiyy Li Al-Marghinaniyy*. Bayrut: Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, T 1.
- Ibn Najim Zayn Al-Din Bin Ibrahim Bin Muhammad Al-Masriyy Al-Hanafiyy. 1997. *Al-Bahr Al-Ra'iq Sharh Kanz Al-Daqa'iq Fi Furu' Al-Hanafiyyah Li Al-Shaykh Abi Al-Barakat 'Abdullah Bin Ahmad Bin Mahmud, Hafiz Al-Din Al-Nasafiyy*. Bayrut: Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
- Ibn Rushd, Abu Al-Walid Muhammad bin Ahmad bin Muhammad bin Ahmad bin Rushd Al-Qurtubiyy Al-Shahir Bi Ibn Rushd Al-Hafid. 2004. *Bidayah Al-Mujtahid Wa Nihayah Al-Muqtasid*. Al-Qahirah: Dar Al-Hadith.
- Al-Kasaniyy, Ala'u Al-Din, Abu Bakr Bin Mas'ud Bin Ahmad Al-Kasaniyy Al-Hanafiyy. 1986. *Bada'i' Al-Sana'i' Fi Tartib Al-Shara'i'*. Bayrut: Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
- Al-Mumaniyy, Bashar Talal. 2004. *Mushkilat Al-Ta'auq 'Ibr Al-Intirnit Dirasah Muqaranah*. Irbid: 'Alama Al-Kutub Al-Hadith.

- Al-Nawawiyy, Abu Zakariyya Muhyi Al-Din Yahya Bin Sharaf Al-Nawawiyy. 1991. *Rawdah Al-Talibin Wa Umdah Al-Muftin*. Bayrut: Al-Maktab Al-Islamiyyah.
- Al-Nawawiyy, Abu Zakariyya Muhyi Al-Din Yahya Bin Sharaf Al-Nawawiyy. 1991. *Rawdah Al-Talibin Wa Umdah Al-Muftin*. Bayrut: Al-Maktab Al-Islamiyyah.
- Al-Ramliyy, Shams Al-Din Muhammad Bin Abi Al-'Abbas Ahmad Bin Hamzah Shihab Al-Din Al-Ramliyy. 1984. *Nihayah Al-Muhtaj Ila Sharh Al-Minhaj*. Bayrut: Dar Al-Fikr, Al-Taba'ah Al-Akhirah.
- Al-Sanad, 'Abd Al-Rahman Bin 'Abdullah. 2004. *Al-Ahkam Al-Fiqhiyyah Li Al-Ta'amulat Al-Illikturniyyah*. Bayrut, Al-Riyad: Dar Al-Waraq, Dar Al-Nirayn.

Law And Acts

Act 23 Direct Sales (1) A,B,C.

Contract Act 1950 , Section 11.

Contract Act 500 Section 14.

Contract Act Section 10.

Contract Termination Act 26 (1).

Direct Sales Act 1993 (Act 500) And Regulations, The Commissioner Of Revision, Malaysia,
Under The Authority Of The Revision Of Laws Act 1968, 2013.

Licensing Board - Excise Act 1976 Section 35.

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.